Conference Proceedings: Enhancing the Role of Islamic, Social, and Human Studies in Building Society, Volume 23, July 2026.

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التباين المكاني لتغيير استعمالات الارض في وحدة بلدية الصدر الاولى في مدينة بغداد

أ.م .د. صفاقس قاسم هادي

جامعة بغداد كلية الآداب /قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية

Change of Land Use in Al –Sadr First Municipality unit

By Assist .Prof .Dr. Safagis Qasim Hadi
University of Baghdad – College of Arts.
Department of Geography and Geographic Information Systems
Email : safaqes hadi@ gmil.com

المستخلص:

تعاني اغلب المدن من مشكلات حضرية عدة نتيجة التوسع العمراني الغير مخطط والغير مدروس على الاراضي الحضرية الخاضعة للتصاميم الاساسية ولفترات زمنية مختلفة لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، نتيجة للحداث التي مر بها العراق لاسيما مدينة بغداد، وغياب سلطة القانون فضلاً عن الحاجة الماسة الى الطلب المتزايد على الوحدات السكنية ونتيجة لذلك فقد خضعت العديد من مناطق بغداد الى تغير غير قانوني من استعمالات الارض لاسيما في وحدة بلدية الصدر الاولى ذات الكثافة السكانية العالية والتي تتميز بعادات وتقاليد عدة مميزة، كل ذلك دفع الى التجاوز على الاراضي العامة والمخصصة لأغراض النقل أو المناطق المفتوحة والزراعية وغيرها من الاستعمالات لصالح الاستعمال السكني وهذا بدوره أدى الى حدوث مشكلات وآثار سلبية أهمها : انخفاض كفاءة الخدمات ،فضلاً عن مشكلات اجتماعية وبيئية عدة.

الكلمات المفتاحية: تغيير استعمالات الارض، التباين المكاني، وحدة بلدية الصدر الاولى، المحلات السكنية، الآثار الاجتماعية.

Abstract :

Most Cities suffer from several urban problems as a result of Unplanned and unregulated urban expansion on Urban lands that are subjects to basic designs and different time periods , especially after 2003 due to the events that Iraq went through , particularly in the city of Baghdad, along with the absence of legal authority. In addition to the urgent need and increasing demand for housing units, many areas in Baghdad underwent illegal changes in Land use, especially unit which in land use , especially Al-Sader first municipality unit which is characterized by high population density and distinct which is characterized by high population density and distinct social customs and traditions . All these factors led to encroachments on public lands designated for transportation purpose or open and recreational areas , agricultural and other uses were diverted to residential use which in turn led to numerous problems and negative effects ,most notably decrease in the efficiency of services and several social problems.

المقدمة

تعاني الدول العربية من النمو الحضري الريع نتيجة لزيادة عدد السكان لاسيما الدول النامية ومنها العراق، وهذا التزايد الكبير للسكان وتركزه في العاصمة والمدن الكبيرة، ومدينة بغداد نموذج واضح للنمو الحضري السريع رغم صغر مساحتها مقارنة بالمساحات الحضرية الاخرى في عموم العراق، وتعد وحدة بلدية الصدر أحدى احياء مدينة بغداد السكنية الأكثر ارتفاعاً في الكثافة السكانية الحضرية، وشكلت هذه الكثافة عباً كبيراً على المنظومة الحضرية، وظهور عدد كبير من المشكلات الحضرية ابرزها النقص في الخدمات المجتمعية كالتعليم والصحة وخدمات البنى التحتية كالماء والكهرباء والمجاري وطرق النقل، فضلاً عن مشكلة التجاوز وتغير استعمالات الارض المخصصة ضمن التصميم الاساسي لمدينة بغداد عام(١٩٧٣-٢٠٠٠) بسبب عدم وجود الاراضي السكنية وعجز الجهات المعنية بتوفير السكن لذوي الدخول المحدودة، وارتفاع اسعار

العقارات وبدلات الايجار. مما أدى الى ظهور وحدات سكنية غير نظامية في المساحات المخصصة ، لغرض الاستعمالات الأخرى كالمناطق الزراعية، المفتوحة والخضراء ومحرمات الطرق، وسكك الحديد وغيرها من الاستعمالات.

مشكلة البحث :

تحدد مشكلة الدراسة بما يلي:

١-هل يعاني قضاء الصدر الاولى من تغير في استعمالات الارض ؟

٢- هل للعوامل البشرية اثر في تغير استعمالات الارض؟

٣- هل أفرز تغير استعمالات الارض مشكلات بيئية واجتماعية ؟

فرضية البحث :

١- تعاني وحدة بلدية الصدر الاولى من تغير في استعمالات الارض؟

٢- اثرت العوامل البشرية لاسيما زيادة السكان في تغير استعمالات الارض .

٣- تعاني وحدة بلدية الصدر الاولى من مشكلات مجتمعة كنقص في الخدمات .

أهداف البحث :

تهدف الدراسة الى بيان أهمية المخطط الاساس لمدينة بغداد في تخطيط استعمالات الارض لاسيما منطقة الدراسة، فضلاً عن بيان المساحات التي تم تغير استعمالها حسب احياء منطقة الدراسة وما أفرزته هذه التغيرات من مشكلات اجتماعية وبيئية عدة.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

يتحدد موقع منطقة الدراسة فلكياً بين دائرتي عرض (ˉ٩٠-٢٦ْ) و(ˉ٩٨-٢٦ْ) شمالاً وقوسي طول (ˉ ٢٤-٤٤ْ) و(ˉ٣٠-٤٤ْ) شرقاً ويمتد شكل مستطيل يقع شرق مدينة بغداد ويحده من الشمال والشرق محافظة ديالى ومن الجنوب بلدية الغدير ومن الغرب بلدية الرصافة ينظر خريطة (١).**خريطة(١)موقع وحدة بلدية الصدر الاولى من العراق ومدينة بغداد**

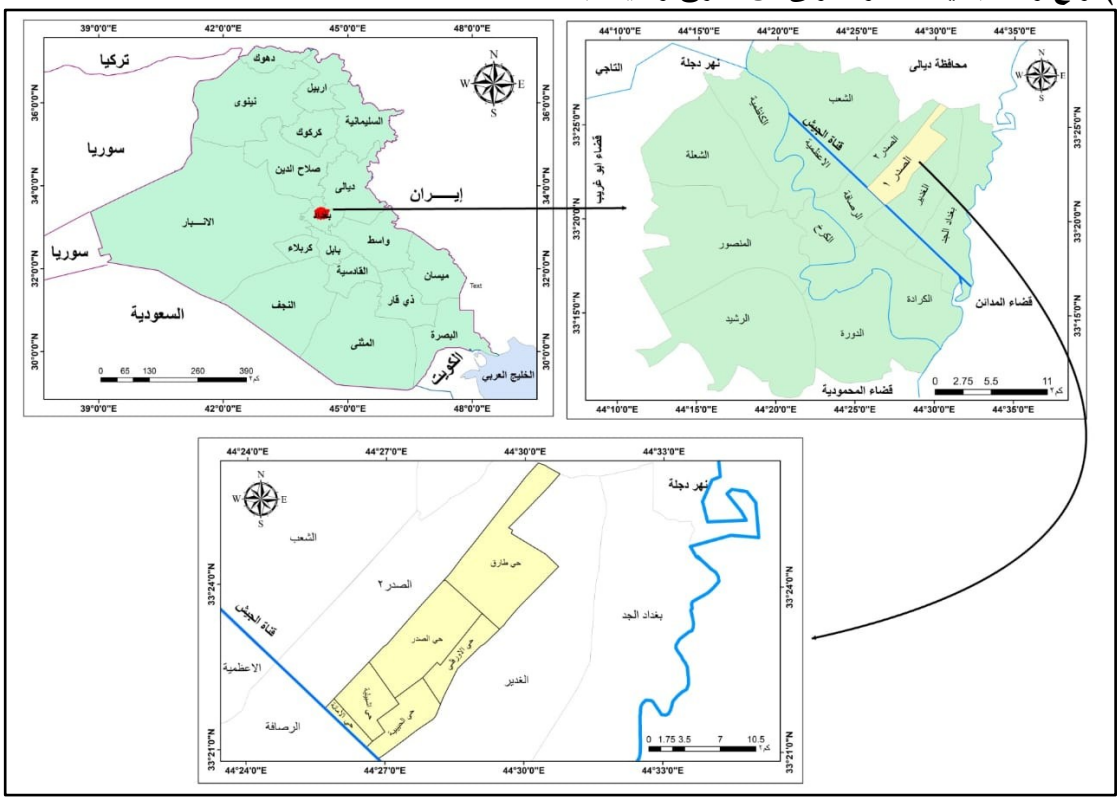

المصدر: أمانة بغداد، شعبة نظم المعلومات الجغرافية Gis.

وتبلغ مساحة منطقة الدراسة (١٠٤٣,١٤٠٧ هكتار) وتشكل حوالي (٣,٥٪) من مجمل المساحة الكلية لمدينة بغداد البالغة (٨٦٢) كم^{٢} [١].

أما الحدود الزمانية فهي دراسة واقع حال تغيير استعمالات الارض لعام(٢٠٢٥).

-**الموضع** : يتحدد الموضع بالحدود البلدية لمدينة الصدر الاولى وتضم ستة احياء سكنية ينظر جدول(١) وخريطة (٢) .

جدول(١) الاحياء السكنية

الاحياء السكنية	المحلات السكنية
الصدر الاولى	٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٧ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥١ ، ٥٥٩ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، ٥٦٣ ، ٥٦٩
حي الاورفلي	٥٤٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٥ ، ٥٧١
حي الحبيبية	٥٣٧ ، ٥٣٥ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥
حي اشبيلة	٥١٥ ، ٥٢١ ، ٥١٩، ٥١٧
حي الامانة	٥١١
حي طارق	٥٧٧، ٥٧٥، ٥٧٣

المصدر: أمانة بغداد ، دائرة بلدية الصدر الاولى، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS.خريطة(٢)الأحياء والمحلات السكنية في وحدة بلدية الصدر الاولى

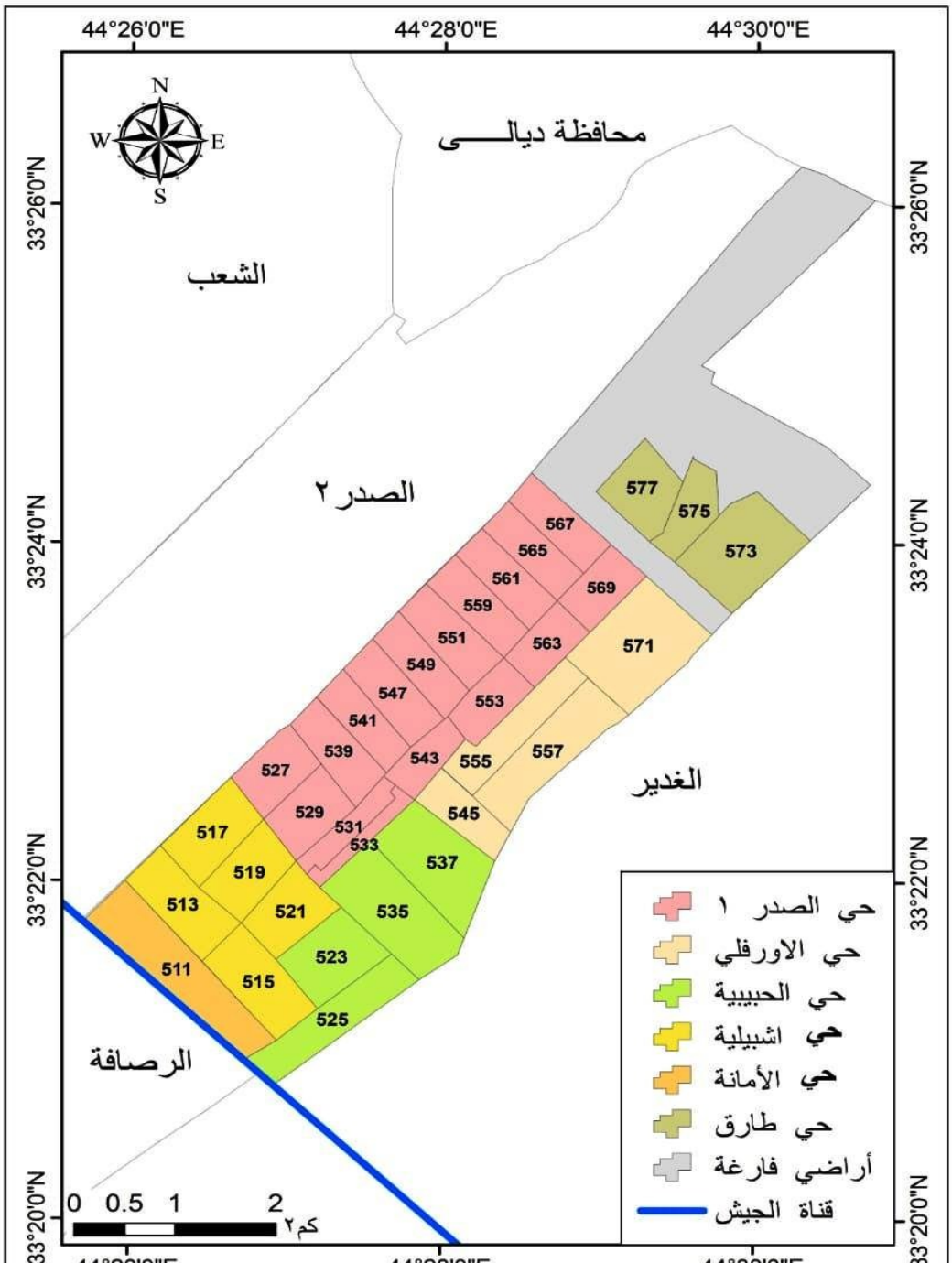

المصدر: أمانة بغداد ، دائرة بلدية الصدر الاولى، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS.

من خلال الجدول(١) تبين أن هناك تباين بين المحلات السكنية في منطقة الدراسة، لكن تقتصر الدراسة على بعض المحلات التي تعرضت للتجاوز على استعمالات الارض وهي كالاتي:**جدول(٢)الاحياء السكنية**

الاحياء السكنية	المحلات السكنية
الصدر الاولى	٥٤٣ ، ٥٣١
حي الاورفلي	٥٧١
حي الحبيبية	٥٣٥ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥
حي اشبيلة	٥١٥ ، ٥٢١
حي الامانة	٥١١
حي طارق	٥٧٧، ٥٧٥، ٥٧٣

المصدر: أمانة بغداد ، دائرة بلدية الصدر الاولى، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS.

تخطيط المدن:

أن عملية انشاء المدن وتخطيطها وتحديد الاراضي للاستعمالات المختلفة فيها ظاهرة ليست جديدة وإنما تمتد لما يزيد عن(٥٠٠٠ سنة)، لاسيما بعد ظهور مدن لحضارة السومرية في جنوب ووسط العراق، واستمرت المدن في التطور والتنظيم عبر مراحل تاريخية متعاقبة، وتعد المدن العربية والاسلامية وفي مقدمتها بغداد، كنماذج متقدمة لتوزيع الاراضي للمقاصد والمنافع العامة(الاستعمالات) ووضع الحلول والمعالجات العمرانية الناضجة التي تتلائم مع البيئة الطبيعية والاجتماعية[٢].إلا أن مفهوم التخطيط الحضري كعلم تخصصي لم يظهر إلا مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين نتيجة للمشكلات التي ظهرت بعد الثورة الصناعية وتكدس ملاين البشر في المدن التي لا تتوفر فيها الشروط الانسانية والبيئية[٣].ومن هنا جاءت فكرت الربط والتوثيق بين المدينة وتصميمها الاساس واستعمالات الارض فيها فالمدينة هي خليط من الاستعمالات كالوحدات السكنية والمخازن التجارية والمدارس والمستشفيات أي الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والحكومية والادارية والصناعية والدينية وجميعها مرتبطة بشبكة من الشوارع وخدمات المرافق العامة كالماء والكهرباء وخدمات الصرف الصحي، هنا يبرز اهمية أو دور المخطط الاساس(Master Plan) ويقصد به هو تنظيم وتنسيق كل هذه الخدمات والاستعمالات بشكل صحيح يتماشى مع تطور المدينة[٤]، ويعد التصميم الاساس من أهم سمات المدينة المعاصرة، ومدى اعتمادها اساليب التخطيط الحديثة في تحقيق التوازن بين الاستعمالات، ويربط الباحثين المتخصصين تخطيط المدن باستعمالات الارض ويعرفه بعضهم بأنه فن وعلم استعمال الارض وتحديد صفات الابنية وتوقيعها وتحديد مسارات الطرق والمواصلات والنقل بشكل يحقق اعلى درجة من الاقتصاد والراحة والجمال[٥].

توزيع استعمالات الارض في المدن

أن تقسيم المدن الى مناطق متعددة ذات استعمالات مختلفة هو نمط تخطيطي معروف منذ القدم، لكن هناك من يعتقد خطأ أن تقسيم المدينة الى مناطق ذات استعمالات مختلفة يجعلها مجزأة الاوصال بشكل مقصود، لكن ضمن المفهوم الحديث في التخطيط الحضري هو لخلق الترابط والتكامل بين الاجزاء المدنية إذ أن بعض الأجزاء يقدم وظيفة رئيسة فضلاً عن وظائف ثانوية مكملة للوظيفة الرئيسة[٦].وتختلف المدن في نوع الاستعمالات ونسبة هذه الاستعمالات تبعاً لوظيفة المدينة وموقعها ومستواها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، إلا أن جميع المدن تحتوي على استعمالات أساسية وتوجد تصنيفات فرعية ضمن الاستعمال الرئيسي والتي يمكن اجمالها بالشكل الآتي[٧]:

-السكن ويمكن ان يصنف سكن عمودي أو أفقي أو حسب كثافة الاشغال أو نوع الاستثمار.

-التجارة وتشمل مركز المدينة أو المراكز القطاعية أو المناطق المخصصة للمحلات كالمعارض والخدمات الشخصية والفنادق والمكاتب وغيرها.

- الصناعة وتضم الصناعات وتحتاج الى مساحات واسعة وعزلها عن الاستعمالات الاخرى أو الصناعات الخفيفة والحرفية وورش التصليح التي تكون ضمن المدينة.

- المباني العامة

-المكاتب الحكومية.

-الخدمات العامة(الصحية والتربوية وخدمات العبادة والمراكز الثقافية وغيرها).

-المناطق المفتوحة والخضراء والمخصصة لأغراض الترفيه من المتنزهات والحدائق والملاعب والمسابح ومدن الالعاب.

نشوء مدينة الصدر:

وهي إحدى مناطق شرق محافظة بغداد عاصمة العراق وتقع في جانب الرصافة شرق نهر دجلة، ويعود تأسيس المدينة الى عهد الزعيم عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩، الذي انشأها في ستينيات القرن العشرين لتوطين سكان(الريف) المهاجرين من جنوب العراق في مدينة بغداد ومعظم سكانها ترجع اصولهم الى محافظة ميسان. وكانت مدينة الصدر ناحية تابعة لقضاء الاعظمية، وبعد أن توسعت مساحتها، اخذت اسماء عديدة كان آخرها مدينة الصدر بعد أن كانت مدينة الثورة ومدينة صدام، وقد اخذت مكانتها الحضرية بعد تنفيذ مشروع اسكان اصحاب الصرائف شرق بغداد، واصبحت قضاء عام ١٩٧٠.

وقد نشأت مدينة الصدر بداية متواضعة وقد تم الانتقال اليها عام ١٩٥٩لإيواء المهاجرين أصحاب الصرائف والأكواخ التي كانت مبنيه من القصب وسعف النخيل ومن الطين، لكي يسهل على اصحابها الانتقال من مكان لآخر وتبنى هذه الصرائف في مناطق غير مخططه وغير مخدومة في بداية الامر، ونادراً ما يزيد حجم الصريفة على حجم الغرفة الواحدة[٨].وبلغ عدد الصرائف في جانب الرصافة خلف السدة الشرقية نحو(٤٧)الف صريفة[٩].وقد شكلت هذه الصرائف النواة الاولى لمشروع اسكاني في ما يعرف مدينة وبلغ عدد المساكن فيها(٩١١) مسكناً عام ١٩٦٥ ، وقد ازيل عدد كبير من الصرائف، وفي عام ١٩٧٠ بلغ عدد القطع الاراضي الموزعة(٦٣٧٢٦) قطعة موزعة على(٧٩) قطاع ويحتوي كل قطاع على(٨٠) قطعة وبمساحة (١٤٤م^{٢}) للقطعة الواحدة[١٠]. وكانت وحدات سكنية متواضعة تم بنائها بدون تخطيط مسبق وكل حسب امكانيته المادية والبعض منهم قان بناء المسكن بالاعتماد على نفسه[١١].

العوامل البشرية:

١- **الموقع والمساحة:** تقع وحدة بلدية الصدر في مدينة بغداد شرق نهر دجلة أي في جانب الرصافة ، وبلغت مساحتها الكلية (١٠٤٣,١٤٠٧) هكتار مقسمة على ستة احياء سكنية ينظر جدول(٣).**جدول(٣)مساحة الاحياء السكنية**

الاحياء السكنية	المساحة الحضرية / هكتار
الصدر الاولى	٤٤٤,٨٦٨
حي الاورفلي	١٨١,٦٨١٦
حي الحبيبية	١٣٢,٤٨٣
حي اشبيلة	١٥٥,٦٤٢١
حي الامانة	٣٠,٤٠١٦
حي طارق	٩٨,٢٨٠٣
المجموع الكلي	١٠٤٣,١٤٠٧

المصدر: أمانة بغداد ، دائرة بلدية الصدر الاولى، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS.

من خلال جدول(٣) تبين أن مساحة الأحياء تتباين من حي لآخر وبلغت اعلى مساحة في حي الصدر الاولى وبلغت مساحته ٤٤٤,٨٦٨ هكتار في حين شغل حي الاورفلي المرتبة الثانية وبلغت مساحته ١٨١,٦٨٦ هكتار وشغل حي اشبيلة المرتبة الثالثة وبلغت مساحته (١٥٥,٦٤٢١) هكتار.

٢- **السكان:** أن التوزيع الجغرافي للسكان يعكس مستوى الخدمات المقدمة لأي جزء من المدينة، كما أن المدن في حالة توسع مستمر نتيجة لزيادة السكان لاسيما مدينة بغداد فهي العاصمة الادارية والثقافية والصناعية والتجارية والصحية، ومدينة الصدر أحد اقضية مدينة بغداد ذات الكثافة السكانية العالية، ويتباين التوزيع الجغرافي للسكان بين احياء منطقة الدراسة وبشكل متزايد ينظر جدول(٤)**جدول(٤)جدول التوزيع السكاني للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٥)**

الاحياء	عدد السكان[١] ٢٠٠٩	عدد السكان[٢] ٢٠١٩	عدد السكان[٣] ٢٠٢٥
الصدر الاولى	٢٨٤٢٢٤	٣٦٩٦٢٢	٤٢٠٨٦١
حي الاورفلي	٨٩٠٦٢	١١٥٨٢٠	١٣١٨٧٥
حي الحبيبية	٥٠٢١٩	٧١٩٧٤	٨٥٠٢٧

حي اشبيلة	٨٣٢٩٨	١٠٨٣٢٥	١٢٣٣٤١
حي الامانة	٨٤٨٤	١١٠٣٢	١٢٥٦١
حي طارق	٤١٢٩٨	٥٣٧٠٦	٦١١٥١
المجموع الكلي	٥٥٦٥٨٥	٧٣٠٤٧٩	٨٣٤٨١٦

المصدر: أمانة بغداد ، دائرة بلدية الصدر الاولى، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS.

١-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج الحصر والترقيم، ٢٠٠٩.

٢-دائرة بلدية الصدر الاولى، بيانات غير منشورة ، شعبة التخطيط .

٣- تم استخراج عدد سكان ٢٠٢٥ بالاعتماد على المعادلة الاتية = التعداد اللاحق - التعداد السابق × عدد السنوات بين التعدادين

من خلال جدول(٤) يتبين أن حجم السكان في تزايد مستمر في بغداد عام ٢٠٠٩ بلغ عدد السكان (٢٨٤٢٢٤) نسمة وفي عام ٢٠١٩ بلغ عدد السكان(٣٦٩٦٢٢) وفي عام ٢٠٢٥ بلغ عدد السكان(٤٢٠٨٦١)، أما في حي الاورفلي فقد بلغ عدد السكان في عام ٢٠٠٩ (٨٩٠٦٢) نسمة وفي عام ٢٠١٩ بلغ(١١٥٨٢٠) نسمة وفي عام ٢٠٢٥ بلغ(١٣١٨٧٥) نسمة في المرتبة الثانية، ويليه حي اشبيلة بالمرتبة الثالثة في عدد السكان وفي الزيادة السكانية ، ثم تتدرج باقي الاحياء في حجم سكانها. وأن أي زيادة في السكان تعني زيادة الحاجة الى وحدات سكنية إضافية فضلاً عن توفير الخدمات(الماء، الكهرباء، التعليم ، الصحة، الترفيه، وغيرها من الخدمات) وبلغ مجموع السكان عام ٢٠٠٩(٥٥٦٥٨٥) نسمة وفي عام ٢٠١٩(٧٣٠٤٧٩) نسمة أي بفارق (١٧٣٨٩٤) نسمة وفي عام ٢٠٢٥ بلغ عدد السكان (٨٣٤٨١٦) نسمة أي بفارق(١٠٤٣٣٧) نسمة عن عام ٢٠١٩.

٣- الكثافة السكانية: للكثافة السكانية أثر كبير على استعمالات الارض الحضرية حيث أن الكثافة الحضرية تعني حجم الكثافة السكانية مقسوماً على مساحة الارض الحضرية وبذلك يتم استخراج الكثافة السكانية. ليتسنى لنا معرفة الحاجة لتوفير وحدات سكنية وخدمات إضافية تتناسب مع هذه الكثافة ومن المعروف أن مدينة الصدر تمتاز بكثافة سكانية عالية لا تتناسب مع مساحة الاحياء السكنية ينظر جدول(٥).**جدول(٥)**

الكثافة السكانية للمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٥)

الاحياء	الكثافة الحضرية ٢٠١٩	عدد السكان ٢٠٢٥
الصدر الاولى	٨٣١	٩٤٧,٧
حي الاورفلي	٧٤٤	٨٤٧,٣
حي الحبيبية	٥٤٥	٦٤٤
حي اشبيلة	٥٩٦	٦٧٨,٨
حي الامانة	٣٦٣	٤١٣,١
حي طارق	٥٤٦	٦٢٢,٢

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول(٣) و جدول(٤).

تم استخراج الكثافة السكانية بقسمة عدد السكان على المساحة الحضرية. من خلال جدول(٥) تبين وأن الكثافة السكانية عالية جداً ولجميع الأحياء السكنية وقد سجل حي الصدر المرتبة الاولى بالكثافة السكانية لعام (٢٠١٩) وبلغت (٨٣١) نسمة (٩٤٧,٧) نسمة لعام ٢٠٢٥. ثم يأتي حي الاورفلي بالمرتبة الثانية بالكثافة السكانية البالغة (٨٤٧,٣) عام ٢,٢٥ ثم حي اشبيلة بالمرتبة الثالثة وبلغت فيه الكشافة السكانية (٦٧٨,٨) نسمة ينظر خريطة(٣).**خريطة(٣)التباين المكاني للكثافة السكانية** في وحدة بلدية الصدر الأولى

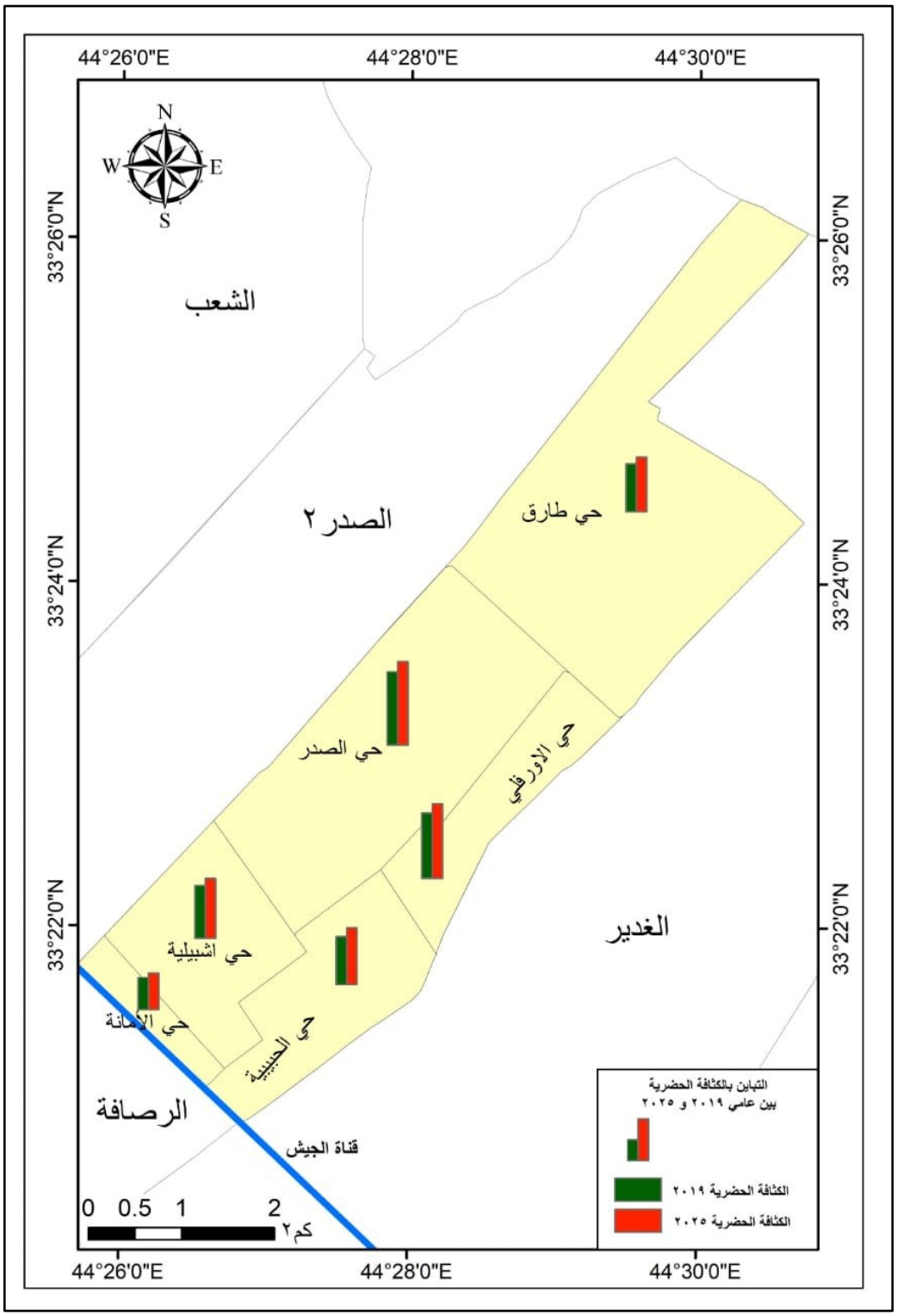

المصدر: الباحثة بالاعتماد على جدول(٣) و(٤).

مفهوم التجاوز الحضري وتغير استعمالات الارض:

ان مفهوم التجاوز أو الاستيلاء على الاراضي العائدة للدولة واستغلالها خلافاً لما جاء به التصميم الاساس والقانون النافذ[١٢]. وهذه العملية ناجمة عن سوء تنفيذ مراحل التصميم الاساس لمدينة بغداد ووفق ما نص عليه القانون، وعليه فأن التجاوز وقع على الاراضي المخصصة للاستعمالات(مناطق خضراء، زراعية، ترفيهيه، المفتوحة، النقل، الخدمات) والتجاوز وهو مجمل ما يقوم به الافراد والجماعات والهيئات الرسمية وغير الرسمية من اتلاف أو تشويه متعمد أو غير متعمد لبنية المدينة كمكان حضري وهو بدوره يؤدي الى تغير صورته التي ينبغي ان تكون عليها أو ينبغي الظهور بها[١٣]. ويمكن تعريف التجاوز بأنه كل ما يحصل من تغير في استعمالات الارض المخطط لها، أو كل ما يقوم به الافراد من انشطه وفعاليات مخالفة للقانون أو غير شرعية داخل المدينة وخارجها، أو هي مجمل ما يحصل من تشويه للمشهد الحضري(التلوث

البصري والتلوث البيئي)، ويمثل ذلك باستغلال الساحات الشاغرة لبناء محلات تجارية واكشاك تجارية على الارصفة والشوارع أو استغلال المناطق المفتوحة والخضراء لبناء الوحدات السكنية، أو استغلال الطرق العامة أو محرمات الطرق والجسور وتحت الجسور، ومحرمات الكهرباء وسكك الحديد كلها تعد تجاوزاً يجب محاسبة ومعاقبة المتجاوزين وفق للقوانين الصارمة.

المخططات الأساسية ودورها في تخطيط المدن الكبرى

تعد مدينة بغداد أحد المن الكبرى، إذ بلغ عدد سكانها أكثر من سبعة ملايين نسمة، ومن المفترض أن تمتد المباني بشكل عامودي بدلاً من الامتداد الافقي، والمتغير المستمر في استعمالات الارض، لاسيما الاحياء الشعبية الفقيرة ذات الدخل المحدود جداً، والذي بدوره أدى بعجز في الخدمات الاساسية بحيث اصبحت غير كافية بسد حاجة السكان، فضلاً عن الزيادة السكانية المستمرة الى مثل هذه المناطق لاسيما مدينة الصدر وهذا بدوره ادى الى ارتفاع الأسعار والمضاربات بالأرض[١٤]وقد خضعت مدينة بغداد لتصاميم عدة اهمها تصميم مونويريو عام(١٩٥٦) حيث كانت مساحة مدينة بغداد(٢٠٤) كم^{٢} الى (٨٦٣,٤) كم^{٢} في تصميم بول سيرفس عام(١٩٧٣) ، وفي عام عام(١٩٨٧) تم اضافة مساحة حضرية قدرها (٢٧) كم^{٢} نتيجة لتغيرات الادارية، وبذلك ازدادت مساحة التصميم الاساسي نتيجة التوسع على الاراضي الشاغرة والزراعة المحيطة بمدينة بغداد[١٥]، ومن اهم أسباب هذا التوسع هو الزيادة السكانية نتيجة النمو السكاني والهجرة الى العاصمة بغداد، ومدينة الصدر الاولى ذات الكثافة السكانية العالية عانت من تغيير كبير في استعمالات الارض المخططة ضمن التصميم الاساسي لمدينة بغداد نتيجة للتجاوز الغير قانوني وبدون اجازة البناء، فقد تم تحويل الاف الدونمات من مختلف الاستعمالات الى وحدات سكنية غير نظامية.

المخطط الاساس لمدينة الصدر الاولى في مدينة بغداد

يعد المخطط الاساس لمدينة بغداد بمثابة الدستور الذي ينظم الاستعمالات المختلفة لكافة اقضية واحياء مدينة بغداد لاسيما مدينة الصدر الاولى ذات الكثافة السكانية العالية، وقد كان التجاوز على اغلب المناطق المفتوحة(OP) أو محرمات الطرق العامة أو محرمات الضغط العالي ومحرمات سكك الحديد أو استعمال زراعي ينظر جدول(٦).**جدول (٦)**

الأحياء	المحلة	تسلسل العقار	الاستعمال وفق التصميم الاساس
حي الأمانة	٥١١	٥٩٦٠/٣/٣	اسواق
		٦٤٥١/٤/٤	متنزة بحيرة
		٥٩٦٢/٤/٤	محطة وقود
حي اشبيلة	٥١٥	٦٧١٦١ ٤/٤/ وزيرية	OP (مناطق مفتوحة)
		٦٧١٥٦ وزيرية	OP(مناطق مفتوحة)
	٥٢١	٤/٤٦٦١٠٥/ وزيرية	طريق عام
حي الحبيبية	٥٢٣	٦٦٠٥	OP
		٦٧١٦٢	OP
		٢/٤/٥٣١٨	مرافق عامة
	٥٣٥	٤/٢/٩٨٣	OP
		٤/٤/٦٧٣٩٩	طريق عام
		٦٧٤١٧/٤/٤	طريق عام
حي الصدر	٥٣١	٤٥٦٦٨/٤/٤	OP
	٥٢٧	٦٦٧١٠/٤/٤	طريق عام
	٥٤٣	٤٦/٢٦٥/٤/٤	مرافق عامة+ Op

الاورفلي	٥٧١	١٧/٢/٢٣	محرمات الضغط العالي وسكة الحديد
	٥٧١	١٧/٤/٢٣	محرمات الضغط العالي وسكة الحديد
حي طارق	٥٧٣		زراعي
	٥٧٥		طريق عام زراعي

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على امانة بغداد ، دائرة بلدية الصدر الاولى، شعبة Gis.

من خلال جدول (٧) تبين أن جميع الأحياء في منطقة الدراسة تعرضت الى التغير في استعمالات الارض ففي حي الأمانة تم التجاوز على المساحة المخصصة للأسواق والمتنزه والبحيرة ومحطة الوقود لاسيما في محلة(٥١١) ، وفي حي اشبيلة تم التجاوز على المناطق المفتوحة ضمن التصميم الاساس لاسطيما في محلة(٥١٥) ومحلة(٥٢١) المساحة المخصصة للطريق العام، وفي حي الحبيبية ثم التجاوز على المساحات المخصصة للمناطق المفتوحة والمرافق العامة لاسيما في محلة (٥٢٣) ومحلة(٥٣٥) ضمن المنطقة المخصصة للطرق العامة والمفتوحة. وفي حي الصدر تم التجاوز على المناطق المفتوحة والمخصصة للطرق العامة في محلة(٥٣١) ومحلة(٥٢٧) ومحلة(٥٤٣) المخصصة كمناطق مفتوحة ومرافق عامة، وفي حي الاورفلي تم التجاوز على المناطق المخصصة كمحرمات الضغط العالي وسكك الحديد في محلة(٥٧١) ، وأخيراً حي طارق تم التجاوز في محلة(٥٧٥) ، وكان الاستعمال المخصص ضمن التصميم الاساس هو استعمال زراعي وفي محلة (٥٧٥) تم التجاوز على الاستعمال المخصص كطريق عام والاستعمال الزراعي.

التباين المكاني للمساحات المتغيرة ضمن التصميم الاساسي في وحدة بلدية الصدر الاولى

يتباين التوزيع الجغرافي لاستعمالات الارض المتغيرة(التجاوز على التصميم الاساس) لوحدة بلدية الصدر الاولى بين احياء منطقة الدراسة وقد بلغت المساحة المتجاوز عليها (٥٠٤٧) دونم ينظر جدول (٧)**جدول(٧)التوزيع الجغرافي للمساحات المتغيرة في منطقة الدراسة**

الاحياء	المحلات	الاستعمال وفق التصميم الاساس	نوع التجاوز	العدد	المساحة/ دونم
حي الأمانة	٥١١	مناطق مفتوحة	وحدات سكنية	٢٤٥ وحدة سكنية	٧٠
	٥١١	أسواق	وحدات سكنية		
	٥١١	متنزه(بحيرة)	وحدات سكنية		
حي اشبيلة	٥١٥	مناطق مفتوحة	وحدات سكنية	٣٢٥ وحدة سكنية	١٥٠
	٥١٥	مناطق مفتوحة	وحدات سكنية+ معارض سيارات		
	٥٢١	طريق عام	وحدات سكنية		
حي الحبيبية	٥٢٣	مناطق مفتوحة	وحدات سكنية	٢٢٠ وحدة سكنية + ٤٠ مخازن ومعارض ومواد انشائية	٩٠٠ دونم
	٥٢٣	مناطق مفتوحة	محطة وقود+ معارض سيارات		
	٥٢٣	مرافق عامة	معارض سيارات+ مخازن		
	٥٣٥	مناطق مفتوحة	وحدات سكنية		
	٥٣٥	طريق عام	وحدات سكنية		
	٥٣٥	طريق عام	وحدات سكنية		
حي الصدر	٥٣١	مناطق مفتوحة	وحدات سكنية	٧٨ دار	٣٠ دونم
	٥٢٧	طريق عام	وحدات سكنية		

	٥٤٣	مرافق عامة+ مناطق مفتوحة	وحدات سكنية		
حي الاورفلي	٥٧١	محرمات الضغط العالي	وحدات سكنية	٤٠٠ وحدة سكنية	١٣٩٧
	٥٧١	سكك حديد	وحدات سكنية		
حي طارق	٥٧٣	زراعي	وحدات سكنية	٦٠٠ وحدة سكنية + مخازن	٢٥٠٠ دونم
	٥٧٥	طريق عام	وحدات سكنية		
	٥٧٥	زراعي	وحدات سكنية		
	٥٧٥	زراعي	وحدات سكنية		
	٥٧٥	زراعي	وحدات سكنية		

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على أمانة بغداد ، وحدة بلدية الصدر الاولى ، شعبة نظم المعلومات، Gis ، ٢٠٢٥.

من خلال جدول(٧) تبين أن اغلب ال مساحات المتغيرة في وحدة بلدية الصدر كانت لصالح الاستعمال السكني واغلب المساحات التي تم التجاوز وتغير استعمالها هي المناطق المفتوحة والزراعية والمساحات المخصصة للطرق العامة ومحرمات سكك الحديد وغيرها من الاستعمال، ويأتي حي طارق بالمرتبة الاولى في مساحة الاراضي المتغيرة الاستعمال بمساحة (٢٥٠٠ دونم) ويعود سبب ذلك كونه هذه المنطقة توجد فيها مساحات شاغرة وعي في الاساس تقع بنهاية الحافة الحضرية لوحدة بلدية الصدر وكان عدد الوحدات السكنية المتجاوزة(٦٠٠) وحدة سكنية وكانت هذه المساحة وفق التصميم الاساس مخصصة للاستعمال الزراعي كما هو الحال في محلة (٥٧٣) ومحلة(٥٧٥) التي كانت مخصصة للاستعمال الزراعي، ومحرمات الطرق العامة. ويأتي بالمرتبة الثانية حي الاورفلي وبلغ عدد الوحدات السكنية (٤٠٠) وحدة سكنية بمساحة (١٣٩٧) دونم ، أما نوع الاستعمال وفق التصميم الاساس فهو محرمات الضغط العالي وسكك الحديد وتركز التجاوز في محلة(٥٧١). ويلي حي اشبيلة بالمرتبة الثالثة بعدد المساحة المتجاوز عليها البالغة (١٥٠) دونم وبلغ عدد الوحدات السكنية (٣٢٥) وحدة سكنية في محلة (٥١٥) و(٥٢١) وكانت المساحات مخصصة كمناطق مفتوحة وطرق عامة. يليها حي الامانة ثم حي الحبيبية وخيراً حي الصدر بمساحة (٢٤٥) دونم و(٩٠٠) دونم و(٣٠) دونم على التوالي ينظر خريطة(٤).**خريطة(٤)التباين المكاني لتغيير استعمالات الارض في وحدة بلدية الصدر الأولى**

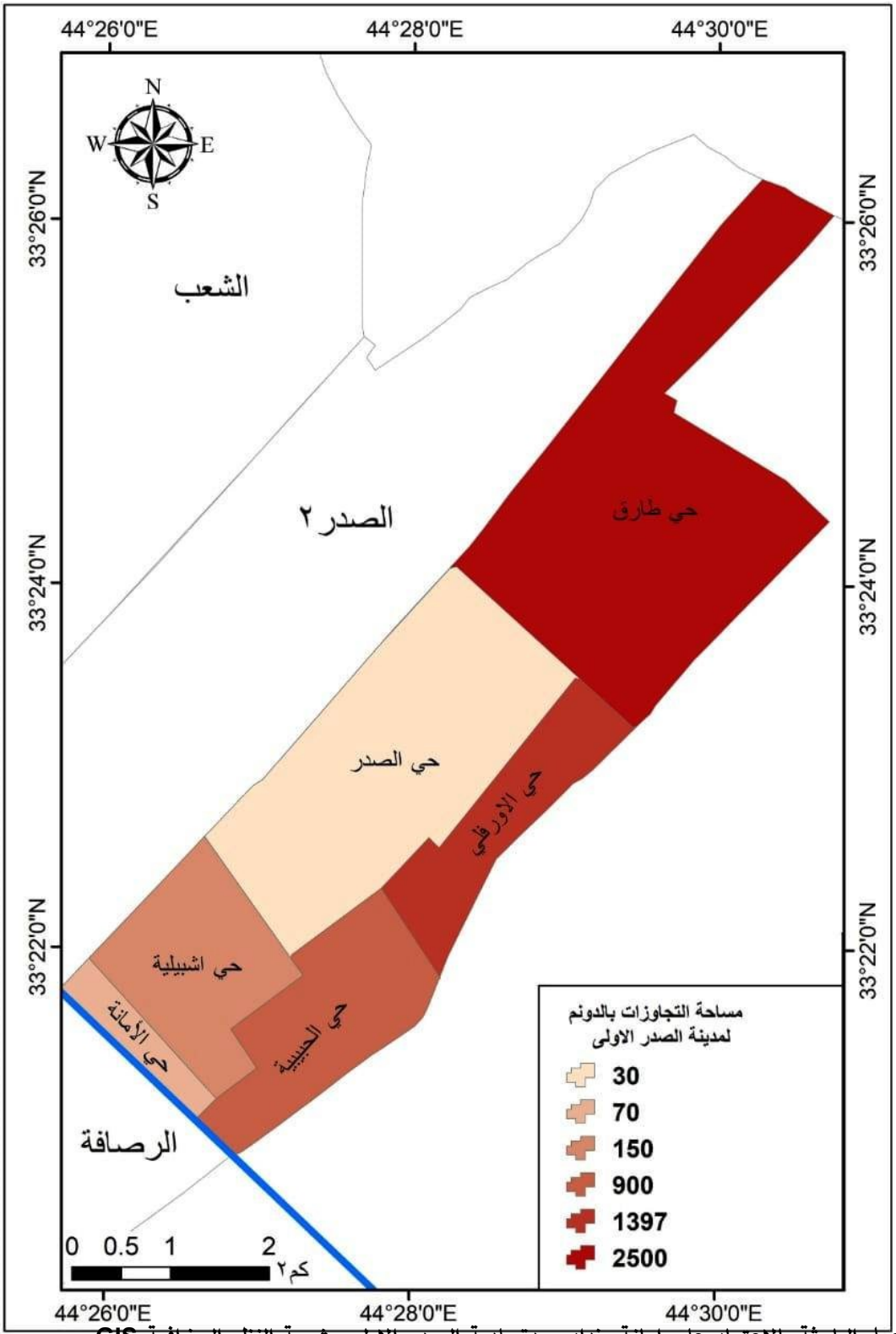

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على امانة بغداد وحدة بلدية الصدر الاولى، شعبة النظم الجغرافية GIS.

التحليل المكاني لتغير استعمالات الارض في منطقة الدراسة

تعد مدينة بغداد عاصمة العراق مركز الحكم والمركز الاداري والثقافي فضلاً عن تركز الاستثمارات والصناعات والخدمات والمراكز التجارية ، فضلاً عن كونها المركز الاول لاستقطاب المهاجرين منذ الخمسينيات القرن الماضي، وهي اعلى كثافة سكانية مقارنة بالمحافظات الأخرى، وهذا أدى بدوره الى التوسع المستمر في حدود مدينة بغداد وازديادي الطلب على الوحدات السكنية ونتيجة لعجز الدولة في توفير السكن الملائم أدى الى تغير استعمالات الارض والتجاوز على استعمالات الارض الاخرى لغرض توفير السكن ومن أهم اسباب تغير استعمالات الارض:

١- الزيادة السكانية في عموم اجزاء مدينة بغداد سواء كانت عن طريق الزيادة الطبيعية أم الهجرة لاسيما الظروف الأمنية التي مر بها العراق ولاسيما مدينة الصدر بعد عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٢، مما أدى الى زيادة الهجرة الى مثل هذه المناطق.

٢- ارتفاع الأسعار أدى الى ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات والوحدات السكنية وبدلات الايجار الى عدم استطاعت الأفراد ذوي الدخول المحدودة من شراء الاراضي لاسيما بعد الزيادة العالية في الاسعار دفع هؤلاء الاشخاص الى التوجه الى المساحات الشاغرة كونها رخيصة الثمن.

٣- العجز السكني، ويعد أهم العوامل التي ادت الى ظاهرة تغير استعمالات الارض، بعد أن عجزت الجهات المعنية من ايجاد أو توفر السكن لشريحة كبيرة من المجتمع.

٤- حب التملك لدى بعض الاشخاص بالأراضي الشاغرة العائدة للدولة، فضلاً عن قيام البعض بالمتاجرة في هذه الاراضي عن طريق فرزها وبيعها.

٥- عدم تنفيذ المخططات الاساسية للمدن لاسيما مدينة بغداد، وأن عدم التنفيذ معناه ترك مساحات واسعة مخصصة لاستعمالات مدنية كاستعمالات خضراء، أو سكك حديد أو طارق مواصلات وغيرها من الاستعمالات وبذلك مثل هذه المساحات بسهولة تتغير من قبل المواطن.

٦- ضعف الجهات الرقابية في تطبيق القوانين الصارمة بحق المتجاوزين على املاك الدولة اسهم بشكل كبير الى ظهور هذه التجمعات السكنية والتجاوز على التصميم الاساس.

٧- عدم وجود مشاريع اسكانية واضحة نتيجة لضعف الامكانات المادية والتذبذب في القرارات والمشاريع وتعاقب الحكومات الفاشلة كل ذلك أدى الى عدم وجود سياسة واضحة وتوفير وحدات سكنية اقتصادية تتناسب مع واقع حال المواطن البغدادي بالنهاية أدى ذلك الى التجاوز على التصميم الاساس في مدينة بغداد، لاسيما مدينة الصدر.

٨- نتيجة للعلاقات الاجتماعية بين سكان مدينة الصدر وباقي المحافظات العراقية كمحافظة ميسان وذي قار وغيرها من المحافظات فأن اغلب المهاجرين يفضلون السكن في مدينة الصدر بحكم العلاقات الاجتماعية فضلاً عن توفر الأمن والأمان.

٩- التطور الثقافي والاجتماعي الذي أدى الى انقسام العائلة الكبيرة الى عائلات ثانوية صغيرة مما أدى الى زيادة الطلب على الوحدات السكنية الجديدة فكان التوجه نحو الاراضي الشاغرة داخل المدينة لرخص الاسعار.

الآثار السلبية لتغير استعمالات الارض في منطقة الدراسة

تواجه مدينة بغداد مشاكل عدة من الناحية التخطيطية ، ومع وجود المخطط الانمائي الشامل لعام(١٩٩٧-٢٠٠٠) والذي يعد التصميم الاساس لمدينة بغداد، إلا أن تغير استعمالات الارض تشكل تهديداً واضحاً لمخططي المدن. ومع تغير مساحات ونسب الاستعمالات فضلاً عن زحف بعضها على بعض الاستعمالات نتيجة لتدهور الاوضاع الأمنية والرقابية بعد عام ٢٠٠٣ وغياب سلطة القانون كل هذا أدى الى اختلال في توزيع استعمالات الارض الحضرية لاسيما مدينة الصدر ذات الكثافة السكانية العالية، فضلاً عن ارتفاع كلفة الوحدات السكنية في عموم مدينة بغداد لاسيما منطقة الدراسة ، ومن أهم الاثار السلبية لهذا التغير في الاستعمالات:

١-**انشاء البناء غير القانوني:** تعد هذه الظاهرة احدى المشكلات التي تعاني منها المدن عموماً، لاسيما مدينة بغداد، ووحدة بلدية الصدر هي احدى اقضية مدينة بغداد وجزء لا يتجزأ من مدينة بغداد، وهي ذات كثافة سكانية عالية، فضلاً عن الخصائص التخطيطية لتلك المناطق متدهورة جداً ولا تتطابق مع التشريعات والقوانين التخطيطية المتبعة في المناطق التخطيطية التي توفر كافة الخدمات والاحتياجات الفعلية لقاطنيها، كما أن ابنيتها شيدت بدون اجازات بناء، وبدون تصاميم هندسية منتظمة وتعطي انطباعاً بالعشوائية، ومواد البناء بسيطة مثل البلوك والطين كما في حي طارق في محلة (٣٧٥) و(٣٧٣)

٢- تفتقر الى ابسط الخدمات كالشوارع وشبكات المجاري والماء والكهرباء والبنى الخدمية كالمدارس والمراكز الصحية ومراكز الترفيه والحدائق وهي تعتمد على المناطق والمحلات السكنية المخدومة بالماء والكهرباء والمدارس وغيرها من الخدمات مما يسبب ضغطاً على خدمات المناطق النظامية والمخدومة وفق خدمات التصميم الاساس. كما أن انشاء هذه الخدمات وأن وجدت فأنها تكون بشكل غير منتظم ومخطط وهذا يؤدي الى حرمان فئة كبيرة من السكان من هذه الخدمات فتشعر هذه الفئة بعدم الرضا والارتياح وعدم الاستقرار وهذا يولد مشاعر الحقد والكراهية لعدم مساواتهم بالسكان في مدن أخرى[١٦].

الآثار الاجتماعية والبيئية

أن اغلب الساكنين في السكن الغير رسمي هم من مجموعة الدخل المنخفض، يعملون بأجور يومية أو في مؤسسات غير الرسمية، لذلك فأن اغلب العوائل ذات الكثافة السكانية العالية التي تصل الى(٥-٦) أشخاص في الغرفة الواحدة، في حين أن معدل الا؟؟؟ المعياري لا يتجاوز(١,٢-١,٥) شخص في الغرفة[١٧]، وتتميز هذه المناطق بتدهور الحالة الصحية لسكانها بسبب نقص الخدمات الصحية والخدمات النظافة العامة، كما أنها تعد مناطق للتوتر الاجتماعي وتفتقر فيها الخصوصية الاجتماعية ، وعلى العموم فأن هذه المناطق يتركز فيها فئات الدخل المنخفض ذات الكثافة السكانية العالية، مما يساعد على انشتار الجريمة والتقاليد الاجتماعية غير الصحية، فضلاً عن تراكم النفايات والمياه الآسنة اثناء موسم سقوط الامطار، وقلة كفاءة مياه الصرف الصحي أو انعدامها كونها مناطق غير مخدومة لاسيما في طارق الذي يعاني من آثار بيئية وسرعة انتشار الاوبئة والامراض.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلت الدراسة الى جملة من الانتخابات اهمها:

١-يعد تغير استعمالات الارض والتجاوز على التصميم الاساس من أهم المشكلات التي تواجه المدن العراقية لاسيما مدينة بغداد، كونها عاصمة العراق ذات الكثافة السكانية العالية، ووحدة بلدية الصدر الاولى هي احد احياء مدينة بغداد.

٢- عدم وجود تصاميم اساسية حديثة بسب ضعف الجهات المعنية في ادارة المدينة ورسم المخططات الاساسية الحديثة التي تتماشى مع الزيادة السكانية .

٣- التلكؤ في تنفيذ المخططات الاساسية النافذة(١٩٧٣-٢٠٠) ، وتركها بدون استعمالات مما ادى الى سهولة التجاوز عليها وتغير استعمالها، فضلاً عن عدم وجود جهات رقابية لمتابعة تنفيذ مراحل التصميم الاساس السابق.

٤- ضعف الجهات المعنية والأمنية والرقابية نتيجة الظروف التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، والاوضاع الأمنية غير المستقرة أدى الى عدم وجود رادع وقوانين صارمة بحق المتجاوزين على اراضي الدولة.

٥- أن الكثافة السكانية العالية في منطقة الدراسة أدت الى ظهور مشكلة التجاوز على اراضي واملاك الدولة مما أدى الى ظهور مشكلات تتعلق بالخدمات والبنى التحتية التي لا تتناسب مع الكثافة السكانية العالية.

التوصيات:

١-تشريع القوانين والقرارات الصارمة بحق من يتجاوز على أملاك الدولة من أجل الحد أو التقليل من التجاوز عليها.

٢- العمل على ايجاد حلول جذرية لمشكلة تغير استعمالات الارض وايجاد حلول واقعية لاستيعاب مشكلة السكن وتوفير الخدمات.

٣- ايجاد بدائل مناسبة تناسب مع ذوي الدخول المحدودة في ايجاد قطع اراضي صالحة للسكن أو التوجه نحو البناء العامودي.

٤- الحفاظ على المناطق المفتوحة والخضراء والزراعية كونها المتنفس الوحيد لسكان المدينة، علماً أنها ذات كافة سكانية عالية وخالية تقريباً من المناطق الخضراء.

المصادر:

١. وفاء حسين جبر اللامي، التركيب الداخلي لمدينة الصدر، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.

٢. صبيح لفته فرحان، فضاء معروف، فاعلية القوانين التخطيطية في تخطيط وتنمية المدن في العراق ، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد(١٣)(٢٨).

٣. خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.

٤. خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن، نظريات، اساليب، معايير، تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٥.

٥. صلاح الدين الشامي ، استخدام الارض، جامعة بنها، مصر ، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص١٤٦.

٦. عثمان محمد غنيم، حسين محمد الاخرس، وأخرون، جغرافية المدن، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦.

٧. عبد اللطيف عبد الحميد نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المختلفة في المدينة، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٧٦.

٨. أحمد نجم الدين فليحة، جغرافية سكان العراق، جامعة بغداد،١٩٨٢.

٩. صالح فليح الهيتي، جغرافية المدن، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل،١٩٨٦.
خليل ابراهيم الاعسم، التجاوزات على الملكيات الاراضي في التشريع العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
١٠.وليد عبد الله الظاهر، التعدي الحضري في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢٠، الكويت، ٢٠٠٧.
١١.صبحي محمد قنوص، دراسات حضرية، مدخل نظري، الدراسات الدولية والتوزيع ، الطبعة الاولى، مصر، د.ت.
١٢.عبد الحسين كاظم زوري، النمو الحضري في بلديات محافظة بغداد، مشروع دبلوم عالي، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، ٢٠٠٨.
١٣.عبد المنعم، جغرافية سكان العراق، جامعة بغداد، ١٩٨٧٩.
١٤.نادية ابو رميس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للانفجار السكاني، ٢٠١٧.

الجهات الرسمية

١- أمانة بغداد، دائرة بلدية الصدر الاولى، شعبة نظم المعلومات الجغرافية،GIS ،وشعبة التخطيط.
٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج الحصر والترقيم، ٢٠٠٩.
٣- الهيئة العامة للسكان، شعبة الدراسات، كراس معايير الاسكان الحضري في العراق، وزارة الاعمار والاسكان، العراق، ٢٠١٠، ص٩.

هوامش البحث

(١) وفاء حسين جبر اللامي، التركيب الداخلي لمدينة الصدر، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤، ص٢٦.

(٢) صبيح لفته فرحان، فضاء معروف، فاعلية القوانين التخطيطية في تخطيط وتنمية المدن في العراق ، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد(١٣)،٢٠١٠ ص١١٥.

(٣)خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري، أسس ومفاهيم، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٧٠.

(٤) صلاح الدين الشامي ، استخدام الارض، جامعة بنها، مصر ، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص١٤٦.

(٥) خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن، نظريات، اساليب، معايير، تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص٩٩-١٠٢.

(٦) عثمان محمد غنيم، حسين محمد الاخرس، وأخرون، جغرافية المدن، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص٨٣.

(٧) المصدر نفسه، ص٢١٣-٢١٥.

(٨) عبد اللطيف عبد الحميد نايف، دراسة اجتماعية للمناطق المتخلفة في المدينة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٧٦، ص٢٢.

(٩) نجم الدين فليحة، جغرافية سكان العراق، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص١٣٩.

(١٠) نجم الدين فليحة، المصدر نفسه، ص١٤٠.

(١١) صالح فليح الهيتي، جغرافية المدن، مديرية دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص١٥٤-١٥٧.

(١٢) خليل ابراهيم الاعسم، التجاوزات على الملكيات الاراضي في التشريع العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص٢٣.

(١٣) وليد عبد الله الظاهر، التعدي الحضري في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢٠، الكويت، ٢٠٠٧، ص٦.

(١٤) صبحي محمد قنوص، دراسات حضرية، مدخل نظري، الدراسات الدولية والتوزيع ، الطبعة الاولى، مصر،ص١٨٦.

(١٥) عبد الحسين كاظم زوري، النمو الحضري في بلديات محافظة بغداد، مشروع دبلوم عالي، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، ٢٠٠٨، ص٥٣.

(١٦) نادية ابو رميس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للانفجار السكاني٢٠١٧، ص٣.

(١٧) الهيئة العامة للأسكان، شعبة الدراسات، كراس معايير الاسكان الحضري في العراق، وزارة الاعمار والاسكان، العراق، ٢٠١٠، ص٩.